

Distr.: General
9 January 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة

وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد راميريس كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

البند ٥٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

البند ٦١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببند أخرى في جدول الأعمال) (تابع)*

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

٣ - وتابع قائلاً إن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على السكان الحاليين لجزر مالدينا لأنهم لا يخضعون للهيمنة أو السيطرة أو الاستغلال الأجنبي، على النحو المبين في العديد من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة إثر المناقشات في اللجنة الخاصة منذ عام ١٩٦٥. فالسكان الحاليون للجزر هم بريطانيون أو منحدرين من

مستوطنين بريطانيين وصلوا إلى الجزر كجزء من خطط بلدهم الاستيطانية. وعلاوة على ذلك، ذكرت مجموعة الـ ٧٧ والصين، في الفقرة ١٩٧ من أحدث إعلان وزاري صادر عنها، بمبدأ السلامة الإقليمية، مع الإشارة بوجه خاص إلى حالة الأرجنتين.

٤ - ولم تدع تلك القرارات مجالاً للشك في الطابع الثنائي لمسألة جزر مالدينا. وقد أجرت الأرجنتين والمملكة المتحدة مفاوضات موضوعية، وتوصلتا إلى تسويات وتنازلات وافقت فيها المملكة المتحدة على الاعتراف بالسيادة الأرجنتينية على الجزر. ومما يؤسف له أنه لم يتم قط تنفيذ تلك المقترحات، على الرغم من طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام استخدام مساعيه الحميدة من أجل تحقيق تلك الغاية.

٥ - وأضاف أن الطبيعة الثنائية للنزاع لا تعني بأي حال من الأحوال أن يجري تجاهل سكان الجزر أو أن يُطلب منهم تغيير طريقة حياتهم. وعلى العكس من ذلك، فإن الدستور الوطني لجمهورية الأرجنتين ينص على التزام جميع الأرجنتينيين باحترام طريقة حياة سكان الجزر. وبالتوازي مع المفاوضات المتعلقة بالسيادة، أجريت مناقشات خاصة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن المسائل العملية المتعلقة برفاه سكان الجزر. ونتيجة لذلك، تمكنت الأرجنتين من إنشاء خدمات منتظمة للنقل الجوي والبحري والاتصالات البريدية والبرقية والهاتفية، وساعدت سكان الجزر في مجالات مثل الصحة والتعليم والزراعة والتكنولوجيا.

٦ - وقد اندلع نزاع عام ١٩٨٢ عندما كانت الأرجنتين تحت الحكم الدكتاتوري العسكري، وأودى ذلك النزاع بحياة مئات المواطنين الأرجنتينيين والبريطانيين، الذين نذكرهم بإجلال ونخلد ذكراهم. ولم يغير ذلك النزاع بأي شكل من الأشكال الطبيعة القانونية للمنازعة، ناهيك عن إيجاد حل لها. وقد تم حث الطرفين على استئناف المفاوضات الثنائية لا من قبل الجمعية العامة فحسب، بل من قبل العديد من المنظمات والمنتديات الإقليمية والثنائية والمتعددة الأطراف.

٧ - وذكر أنه منذ تولي الرئيس ماركري الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات مع

البند ٥٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/72/23) (الفصلان الخامس والثالث عشر) و (A/72/62)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/72/23) (الفصلان السادس والثالث عشر))

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/72/23) (الفصلان السابع والثالث عشر) و (A/72/69)

البند ٦١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/72/66/Rev.1 و A/72/66/Add.1)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بينود أخرى في جدول الأعمال) (تابع) (A/72/23) (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثالث عشر) و (A/72/74 و A/72/346)

١ - السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين): قال إنه بعد انقضاء ٥٧ عاماً على اعتماد الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار، لا يزال ١٧ إقليمًا بانتظار إنهاء الاستعمار الذي دعت إليه تلك الوثيقة. وأي عملية استعمارية تعتبر إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية، وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وتشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وقد دافعت الأرجنتين وستواصل دفاعها عن حق الشعوب في تقرير المصير في جميع الحالات التي ينطبق عليها ذلك المبدأ. فمن حق الشعوب المستعمرة أن تختار مركزها السياسي المستقبلي بحرية. وبالمثل، يتعين على الدول القائمة بالإدارة التعاون مع اللجنة الخاصة.

٢ - ومع ذلك، فإن مبدأ تقرير المصير ليس أمراً مطلقاً ويجب ألا يستخدم كذريعة لانتهاك السلامة الإقليمية للدول القائمة. وقد اعتبر قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) مسألة جزر مالدينا حالة استعمارية خاصة، واعترف بوجود نزاع بشأن السيادة على هذه الجزر لا يمكن حله إلا من خلال المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح سكان الجزر.

١٢ - ونظرا لأواصر الصداقة التي تربط بلدها بكل من الأرجنتين والمملكة المتحدة، فقد حث الطرفين مرارا على استئناف المفاوضات بشأن السيادة من أجل التوصل دون إبطاء إلى حل سلمي ونهائي لمسألة جزر مالفيناس، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١.

١٣ - وفي ما يتعلق بالنزاع على الصحراء، ذكرت أن وفد بلدها يؤيد العملية السياسية الجارية تحت الرعاية الخاصة للأمين العام، ولديه كامل الثقة في بعثة التيسير التي سيقوم بها مبعوثه الشخصي المعين حديثا.

١٤ - وأضافت أن أنتيغوا وبربودا ستواصل تمسكها بالمبادئ التوجيهية والممارسات المنصوص عليها في الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ويجب أن تصدر الشواغل السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية جميع المسائل المطروحة في المفاوضات. واختتمت كلمتها قائلة إن بلدها لا يزال ملتزما بالقضاء على الاستعمار بجميع أشكاله على نحو تام وفوري، ويناشد جميع الجهات المعنية مواصلة العمل من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٥ - السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن بلده ملتزم التزاما تاما بتنفيذ الإعلان، وهو يرفض أي فعل يسعى إلى إسكات صوت الشعوب في كفاحها من أجل التحرر وإيجاد عالم خال من الاستعمار. وإن حريتها يجب أن تتحقق من خلال الآليات المتعددة الأطراف، بمشاركة المجتمع الدولي، وعن طريق الحوار السياسي الأفقي بهدف صون السلم والأمن الدوليين.

١٦ - وأضاف أن وفده يؤيد تطلعات شعب بورتوريكو لأن يصبح دولة حرة، ويطالب بالتنفيذ الفوري للعملية المؤدية إلى استقلاله من استعمار الولايات المتحدة، وذلك لكفالة ممارسته الكاملة والفعالية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٧ - وتابع قائلاً إن بوليفيا رحبت بحصول أوسكار لويز ريفيرا على حريته المشروعة في أيار/مايو ٢٠١٧، وهو الذي ظل مسجوناً ظلماً في سجون الولايات المتحدة لمدة ٣٥ عاماً وثمانية أشهر، وأعرب عن أمله في أن تعود بورتوريكو قريباً إلى أسرة أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

المملكة المتحدة، وقررت الحكومتان تعميق التعاون بينهما في المجالات ذات الاهتمام المشترك. والبيان المشترك الصادر عن الحكومتين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ يبرز الإرادة السياسية للطرفين في بحث وتناول جميع القضايا المتعلقة بجنوب المحيط الأطلسي، دون استثناء، ضمن إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة التي تحفظ حقوق الأرجنتين في سيادتها على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ونتيجة لذلك تمكنت الحكومتان من الاتفاق على أن تطلباً من اللجنة الدولية للصليب الأحمر إرسال فريق من خبراء الطب الشرعي لتحديد هوية الجنود الأرجنتينيين المجهولي الهوية المدفونين في مقبرة داروين في جزر مالفيناس. ويتوقع صدور التقرير النهائي للخبراء في الأشهر المقبلة.

٨ - وفي ضوء تلك الروح البناءة، حثت الأرجنتين حكومة المملكة المتحدة على الكف عن اتخاذ الإجراءات الانفرادية في المنطقة المتنازع عليها وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. واختتم كلامه قائلاً إن الأرجنتين تجدد التزامها بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وتعرب عن ثقتها في أن المناخ الجديد في العلاقات مع المملكة المتحدة سوف يفضي إلى التفاوض على حل للنزاع على السيادة الذي طال أمده.

٩ - السيدة تشالنجر (أنتيغوا وبربودا): قالت إن بلدها قد عانى من ويلات الكوارث الطبيعية وإنه يساند جميع من عانوا من تجارب مماثلة.

١٠ - ونظراً لكون أكثر من نصف الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية موجوداً في منطقة البحر الكاريبي، فهناك حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمعالجة مسألة إنهاء الاستعمار في تلك المنطقة. وفي الاجتماع الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في الجمهورية الدومينيكية، انضمت حكومتها إلى رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التعهد بمواصلة العمل ضمن إطار القانون الدولي لكفالة أن تصبح منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الاستعمار.

١١ - ومع اقتراب العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار من نهايته، واصلت أنتيغوا وبربودا التزامها بتحقيق ذلك الهدف، وتضامنت مع أشقائها القريين والبعيدين لدحر آفة الاستعمار. وتابعت قائلة إن بلدها، بوصفه من الدول الجزرية الصغيرة النامية، يعرف معنى التخلف عن الركب. وقد آن وأوان منح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فرصة المشاركة الكاملة في البحث عن حل.

الشعوب وحرمانها من حقوقها. فالعودة لجذور القضايا أمر ضروري عند تلمس الحلول لها. فالمسألة ليست مشكلة لاجئين أو مهجرين أو خلافا على أراض وحدود فحسب، بل هي بالأساس ترسيخ المبادئ الأساسية للحق والعدالة ومنح الشعوب حقوقها المشروعة.

٢٢ - ويجب الحيلولة دون الإخلال بأي التزامات ناشئة عن القانون الدولي وعن التعاون الدولي. فاحترام حق الشعوب في ممارسة سيادتها على أراضيها والتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية من شأنه أن يساعدها في تحقيق اندماجها في المنظومة الاقتصادية العالمية.

٢٣ - واسترسلت تقول إن الأردن يجدد تأكيده على أهمية مواصلة إيفاد بعثات خاصة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتقييم أوضاعها واحتياجاتها ودراسة الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها. وقالت إن هناك أهمية كبيرة لزيادة انخراط وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتقديم المساعدة الفنية لها وضمان تمتع شعوبها بحقوقهم التي كفلتها لهم الاتفاقات الدولية.

٢٤ - والقضية الجوهرية التي تأتي على رأس قضايا الشرق الأوسط هي ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وإقامة دولة فلسطينية حرة مستقلة وقابلة للحياة استنادا إلى القرارات الدولية، وعلى أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وأضافت أن الأردن يؤكد على أن حماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وكافة الشعوب الواقعة تحت الاستعمار من أي ممارسات عنصرية أو أي استغلال هي أمر يجب أن تكفله الأمم المتحدة من خلال التطبيق الفعلي للقرارات الدولية.

٢٥ - وقالت إن وفد بلدها يدعو كافة الأطراف المعنية بمسألة الصحراء الغربية إلى مزيد من التعاون في ما بينها، ويؤكد أهمية انحراطها دون شروط مسبقة وبجس نية في مفاوضات تفضي إلى حل سياسي دائم مقبول منها جميعا ويأخذ بعين الاعتبار مشاغل سكان الصحراء. كما يدعو الوفد إلى النظر بجدية في المقترح المغربي حول مبادرة الحكم الذاتي التي تم تقديمها إلى مجلس الأمن. وأعربت عن أملها في أن تؤدي المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي سيقوم بها المبعوث الشخصي للأمم المتحدة المعين حديثا إلى تقريب وجهات النظر وتعزيز إجراءات الثقة بين الأطراف. وأضافت أن وفد بلدها يثمن الجهود والإصلاحات التي تقوم بها المملكة المغربية لتنمية الصحراء الغربية، والإجراءات الأخيرة التي قامت بها لتمكين سكان

١٨ - واستطرد قائلا إن المملكة المتحدة لم تمتثل لأي من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٥ بشأن مسألة جزر ماليفيناس والتي زاد عددها على ٤٠ قرارا. وقال إن وفد بلده يرى أن المملكة المتحدة ملزمة بالدخول بجس نية وبشكل رسمي وسريع في مفاوضات ضمن إطار القانون الدولي بغية إعادة جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها إلى السيادة الأرجنتينية.

١٩ - ومضى يقول إن وفده يكرر الدعوة إلى وضع حد فوري للسياسة الاستعمارية التوسعية لإسرائيل، التي دأبت على انتهاك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والتي تخالف بشكل صارخ فتوى محكمة العدل الدولية بشأن بناء الجدار غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعيد التأكيد من جديد على دعمه للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والحصول على حقه في دولة حرة مستقلة وذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٢٠ - واحتتم كلامه قائلا إن وفد بلده ملتزم التزاما راسخا بتقديم الدعم، في المحافل الدولية المعنية، للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي لا تزال تسعى إلى ممارسة حقها في تقرير المصير. وأعرب عن ثقته في أنه من الممكن، من خلال المفاوضات، التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين يفضي إلى تقرير شعب الصحراء الغربية مصيره بحرية، وفقا للمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في الميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

٢١ - السيدة الصغبر (الأردن): قالت إن استمرار عدد من الشعوب رازحة تحت الاحتلال يستوقفنا ليس فقط للنظر في احتياجات وضرورات العيش باستقلال وكرامة، بل وفي ما يجب أن تقوم به المنظمة لتنفيذ مبادئ الميثاق المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وكرامته وتساوي جميع الشعوب. وإن وجود ١٧ إقليما تحت الحكم الاستعماري يستدعي من المنظمة النظر في المسألة ضمن إطار عملية إصلاح المنظمة، من خلال بدء نمط جديد من الحوار يضع مسألة إنهاء الاستعمار على سلم الأولويات، ويقود إلى حل عادل لكافة الأقاليم المستعمرة يراعي الاعتبارات التاريخية والسياسية والإدارية لها. وتابعت قائلة إن منح الأقاليم والشعوب المستعمرة استقلالها هو ركيزة أساسية لتحقيق السلم والأمن الدوليين. وعند التمعن في التهديدات التي يتعرض لها العالم اليوم نجد أن العديد منها ناجم عن اضطهاد

٣٠ - السيد تانو - بوتشو (كوت ديفوار): قال إن موضوع الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، الذي سعى إلى وضع الإنسان في صميم شواغل الأمم المتحدة، شدد على مسؤولية المجتمع الدولي إزاء ما يشعر به الناس من قلق في العديد من البلدان. فتهيئة بيئة عالمية يعمها الأمن والسلام من شأنه أن يساعد على الحد من المناطق التي تعاني من التوتر.

٣١ - وأضاف أن بلده يتابع عن كثب مسألة الصحراء، وشجع طرفي النزاع على مواصلة جهودهما من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينتهي بلده على الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إعادة إطلاق عملية المفاوضات والتشجيع على وضع إطار للحوار ويدعوه إلى مواصلة المفاوضات. وهنأ المبعوث الشخصي الجديد على تفانيه الحقيقي في أداء مهامه الجديدة واستعداده لزيارة منطقة الصحراء.

٣٢ - وتابع قائلاً إن وفد كوت ديفوار يرحب بالجهود التي تبذلها المملكة المغربية، والتي وصفها مجلس الأمن بأنها تتسم بالجدية والمصادقية، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع من خلال اقتراح حكم ذاتي إقليمي واسع النطاق ضمن إطار سيادة المغرب ووحدته وسلامته الإقليمية. فالمبادرة المغربية تستند إلى القانون الدولي وإلى ترتيبات تتسق مع مقاصد الميثاق ومبادئه.

٣٣ - وقال إن مجلس الأمن، بدعواته الدول المجاورة إلى التعاون بشكل أكمل مع الأمم المتحدة والمشاركة في العملية، أظهر تصميمه على التوصل إلى حل شامل ودائم يراعي مصالح جميع شعوب المنطقة. فذلك النهج سوف يساعد بلا شك على تعزيز التقارب والتعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، إلى جانب تهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق مزيد من الاستقرار والأمن في منطقة الساحل الشاسعة. وفي الختام، حث المجتمع الدولي على وضع كامل ثقله وراء الزخم الجديد الذي قدمه مجلس الأمن والأمين العام بهدف التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع.

٣٤ - السيدة لودهي (باكستان): قالت إن الإطار القانوني لتحقيق إنهاء الاستعمار بالنسبة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الـ ١٧ المتبقية موجود بالفعل في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة. وكل ما يلزم هو استجماع الإرادة السياسية لتنفيذها. وبما أنه لا يمكن تبرير الاستعمار تحت أي ظرف من الظروف، فينبغي للجنة الخاصة بتقييم التحديات الحالية ووضع مسار عملي للحيلولة دون أن يذهب العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار هدرا.

الصحراء من المشاركة في الحياة السياسية من خلال مشاركتهم في الانتخابات التشريعية الوطنية.

٢٦ - واحتتمت كلامها قائلة إن المنظمة معنية في المقام الأول بتحمل مسؤولية منح الاستقلال للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لكن ذلك الدور الرئيسي لا بد أن يكون مقرونا برغبة قوية وإرادة سياسية جادة من قبل الأطراف ذات العلاقة للتمكن من التنفيذ الكامل والسريع والفعال للإعلان قبل انتهاء العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٢٧ - السيد شانجورو (بوروندي): قال إن تنامي عدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقة الساحل والمناطق المحيطة بها يجعل معالجة النزاع الذي طال أمده في الصحراء الغربية مسألة ملحة، خاصة وأنه يهدد إمكانية اندماج المغرب العربي بشكل أكبر في المنطقة. وشجع الطرفين المتنازعين على الشروع في مفاوضات حقيقية، تحت رعاية الأمين العام، من أجل التوصل إلى صيغة توفيقية مقبولة وحل سياسي نهائي. وبما أنه لا يمكن لأي من الطرفين توقع الحصول على جميع مطالبه، فينبغي لهما التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض يكون مقبولا من الطرفين مع التحلي بالواقعية والرغبة في التسوية، على النحو الذي أوصى به مجلس الأمن في القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧) الذي اتخذ مؤخرا.

٢٨ - وقال إن وفد بلده يرحب بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للصحراء الغربية، ويدعمه دعما كاملا في مهمته التيسيرية. وشجع الأمين العام على مواصلة السعي من أجل تحسين العلاقات بين الطرفين المعنيين.

٢٩ - وأضاف أنه ينبغي معالجة النزاع في الصحراء الغربية كجزء من استراتيجية إقليمية أوسع نطاقا لمنطقة الساحل، فالبعد الإقليمي يشكل أمرا حيويا في أي نهج يتبع إزاء هذه المسألة. وبالتالي، ينبغي للمبعوث الخاص مضاعفة اتصالاته مع البلدان الأخرى في المنطقة ومع المنظمات دون الإقليمية، من أجل تعزيز الإحساس بالمسؤولية بشأن المسألة على الصعيد دون الإقليمي. وينبغي له أيضا أن يشجع الدينامية السياسية والاقتصادية الجارية في منطقة الصحراء. كما ينبغي للطرفين المعنيين مباشرة العمل بلا كلل، مستفيدين من المساعي الحميدة للأمين العام، بغية التوصل إلى تسوية سياسية عادلة ودائمة ومقبولة للطرفين. واحتتمت كلامها قائلاً إن بوروندي تعيد تأكيد دعمها لجهود الأمين العام وتأييدها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية.

٣٥ - ومضت تقول إن جدول أعمال إنهاء الاستعمار لن يكتمل دون تسوية نزاع جامو وكشمير المستعمر منذ أمد بعيد، والذي هو، إلى جانب النزاع على فلسطين، من بين أقدم البنود المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة. فقد اعترف مجلس الأمن وكل من الهند وباكستان بحق الشعب الكشميري في تقرير المصير ووعده به، ولكنه لا يزال ينتظر من المنظمة الوفاء بوعدها بإجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة لتمكينه من تحديد مصيره السياسي.

٣٦ - فعلى مدى سبعين عاما، منعت الهند، بالقوة والغش، سكان جامو وكشمير من ممارسة حقهم الأساسي غير القابل للتصرف في تقرير المصير. فقد نشرت عشرات الآلاف من القوات الهندية لقمع كفاح الشعب الكشميري المشروع من أجل الحرية. وعلى الرغم من العنف الممجي والقسوة الوحشية والانتخابات المزورة التي استخدمتها الهند لحرمان الشعب الكشميري من حقه في تقرير المصير وإدامة احتلالها غير القانوني له، فإن سكان جامو وكشمير واصلوا بشجاعة وإيمان نضالهم من أجل تقرير المصير. إن إقليم جامو وكشمير، على عكس ما تدعيه الهند، لم يكن ولن يكون أبدا جزءا لا يتجزأ من الهند. فهو أرض متنازع عليها، وما زال يتعين تحديد وضعها النهائي وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

٣٧ - وفي الشرق الأوسط، ازدادت مأساة فلسطين حدة. فمواصلة إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير هي السبب الكامن وراء الصراع، وهي تشكل عائقا خطيرا أمام تحقيق السلام الدائم في المنطقة. كما أن تشييد إسرائيل للمستوطنات غير القانونية يقوّض بشكل تدريجي دولة فلسطين المستقبلية من الداخل. وقالت إن باكستان تواصل دعمها لنضال الشعب الفلسطيني العادل من أجل الحرية. وأشارت إلى أن قيام دولة فلسطينية قوية لديها مقومات البقاء هو الضمان الوحيد للسلام في المنطقة.

٣٨ - واختتمت كلامها قائلة إنه يتعين على اللجنة إدراك ما تشعر به جميع الشعوب الراححة تحت نير الاستعمار من توق شديد إلى الحرية، وأن تساعد على إزالة العقبات التي تعترض طريقها إلى الاستقلال. وتتحمل الأمم المتحدة المسؤولية القانونية والأخلاقية في ذلك الصدد، ويجب على المجتمع الدولي العمل من أجل القضاء على آخر معاقل الاستعمار.

٣٩ - السيد تومو مونتي (الكاميرون): قال إن هناك عاملين مهمين من شأنهما إعطاء دينامية جديدة للسعي إلى إيجاد توافق في الآراء بشأن مسألة الصحراء الغربية، وهما الاهتمام المتزايد الذي لقيته

المسألة من قبل الأمين العام منذ بداية ولايته، وتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للصحراء الغربية وتولييه منصبه. وينبغي للمبعوث الشخصي، في سياق مهمته المتمثلة في النظر في المقترحات الأخيرة التي قدمها الطرفان، أن يدرس جميع الخيارات أو التنازلات بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بما يتسق مع القانون الدولي والمبادئ الواردة في الميثاق، والتي يمكن أن تحظى بتأييد مجلس الأمن. وبالنظر إلى الطابع الإقليمي للنزاع، فإن من شأن التوصل إلى حل سياسي، إلى جانب وجود تعاون أوثق بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل، وأن يعززا الوحدة على نطاق القارة الأفريقية، التي تعاني من نقص التنمية ومن آفتي الاتجار بجميع أنواعه والإرهاب.

٤٠ - وفي الختام، أعرب عن أمل وفد بلده في أن يُعتمد القرار المقدم بتوافق الآراء، على غرار السنوات السابقة، وقال إن وفده سوف يقدم دعمه الكامل لذلك القرار.

٤١ - السيدة بادجيه (غامبيا): قالت إنه تم إحراز تقدم هائل من جانب بعض الدول الأعضاء والأمم المتحدة في حل المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار المعروضة على اللجنة من خلال الحوار البناء والعمل الملموس. وفي ما يتعلق بالصحراء المغربية، تم اتخاذ خطوات إيجابية من جانب جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المملكة المغربية، لكفالة أن تفضي العملية السياسية إلى حل دائم. ولكن نظرا لكون المسألة سياسية بحثة، فلا يمكن حل المشكلة إلا عن طريق الحوار السياسي وعن طريق تعزيز تفاهم أعمق وتعاون أكبر بين جميع أصحاب المصلحة. واستطردت قائلة إنه أمكن التغلب على المأزق السياسي الذي شهده بلدها مؤخرا بفضل الجهود الدبلوماسية الناجحة لمنع نشوب الصراعات التي بذلها الشركاء، وهو ما يجعل وفدها يؤمن بالحوار البناء والاحترام المتبادل والتسامح.

٤٢ - وأعربت عن دعم غامبيا الثابت للعملية السياسية الجارية التي أطلقها الأمين العام في الصحراء وترحيبها بجهود مبعوثه الشخصي المعين حديثا للتوصل إلى حل سياسي للنزاع يكون مقبولا من الطرفين. وحثت المجتمع الدولي على دعم التوصيات الواردة في قرارات مجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية، ولا سيما القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧).

٤٣ - وتابعت قائلة إن ما تظلع به المملكة المغربية من عمل متواصل وما تبديه من استعداد لتقديم التنازلات بشأن مسألة الصحراء الغربية يشكلان دليلا واضحا على التزام ذلك البلد بالعملية

غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة، ترى فيبنت نام أنه ينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع اللجنة الخاصة لكفالة ألا تُضَرَّ أنشطتها بالمصالح المشروعة للشعوب في تلك الأقاليم، بل تعزز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وتحمي بيئتها، وتساعد على ممارسة حقها في تقرير مصيرها نحو الاستقلال في نهاية المطاف، تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة.

٤٩ - واحتتم كلامه قائلاً إن وفده يؤكد من جديد التزامه بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل إنجاز أعمال اللجنة ومن أجل النهوض بالهدف المشترك المتمثل في إنهاء الاستعمار وتقرير المصير.

٥٠ - السيد السوار (البحرين): أشار إلى أن أكثر من ٨٠ مستعمرة سابقة قد نالت استقلالها منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ومنذ صدور إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وأكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبدأ حل الدولتين.

٥١ - وتابع قائلاً إن وفد بلده يجدد التأكيد على ضرورة دعم التفاوض لإيجاد حل سياسي توافقي ونهائي في ما يخص الصحراء المغربية، في نطاق السيادة الوطنية للمملكة المغربية وعلى أساس قرارات مجلس الأمن التي أكدت على جدية المبادرة المغربية للحكم الذاتي، فضلاً عن جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ الإعلان وجميع قرارات الأمم المتحدة المتخذة في ذلك الصدد لكي تنعم الشعوب المستعمرة بحياة آمنة ومستقرة ويمكنها اللحاق بركب التطور والنماء الذي هو حق للجميع دون استثناء.

٥٢ - السيدة نكوذيفيتش (صربيا): قالت إنه، في إطار تطبيق الفصل ١١ من الميثاق، سُجِّلَ جبل طارق بوصفه إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي وأدرج في قائمة الأقاليم الخاضعة للاستعمار. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٧٠ (د-٢٠)، الذي دعا الدولتين المعنيتين إلى التفاوض بشأن مسألة جبل طارق على المستوى الثنائي. والأمم المتحدة فقط هي التي يمكنها أن تقرر متى يمكن اعتبار أن عملية إنهاء الاستعمار المتعلقة بجبل طارق قد اختتمت.

٥٣ - وتابعت قائلة إن صربيا تعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن اختتام العملية إلا من خلال المفاوضات الثنائية بين إسبانيا والمملكة

السلامية الجارية بقيادة الأمم المتحدة وبرغبته الكاملة في إيجاد حل دائم. وأضافت أن غامبيا تؤيد تماماً مبادرة الحكم الذاتي المغربية، التي تتماشى مع مبدأ تقرير المصير وتراعي تطلعات سكان الصحراء المغربية. فقد شكلت تلك المبادرة الحل التوافقي القابل للتطبيق لتحقيق الأمن والاستقرار في المغرب العربي.

٤٤ - واسترسلت قائلة إنه يتعين أيضاً الاعتراف بالتقدم الكبير الذي أحرزه المغرب بشأن احترام حقوق الإنسان في الصحراء. فقد واصلت الحكومة إظهار الالتزام بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الإقليمية في العموم والداخلية، وتعاونت بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهناك أيضاً الحكومة على جهودها الرامية إلى تشجيع سكان الصحراء على المشاركة في العمليات الديمقراطية على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. ومن شأن الاستثمارات الإنمائية الكبيرة في المقاطعات الجنوبية أن تدعم أيضاً بناء السلام وإيجاد فرص للعمالة والنمو الاقتصادي.

٤٥ - بيد أن الحالة الإنسانية لسكان مخيمات تندوف ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ، وهي بمثابة تذكير بالضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات عاجلة للتقيد بأحكام القانون الإنساني الدولي. واختتمت قائلة إن وفد بلدها يحث جميع الجهات المعنية على دعم المبادرة المغربية من أجل تحقيق قدر أكبر من السلام والأمن.

٤٦ - السيد نغويين (فيبنت نام): قال إن وفده يؤيد بشكل قاطع الجهود التي تبذلها المنظمة ومؤسساتها ووكالاتها للوفاء بالتطلعات المشروعة للشعوب الخاضعة للاستعمار والهيمنة الأجنبية. ومن نفس المنطلق، لا يمكن تحقيق أهداف "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" وتعزيز حقوق الإنسان دون إنهاء الاستعمار.

٤٧ - وتابع قائلاً إن فيبنت نام، التي كافحت طويلاً ضد الاستعمار في سعيها من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطنيين، تناصر بقوة القضاء التام على الاستعمار على النحو الذي تدعو إليه مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وفقاً لروح الإعلان والقرار المتعلق بالعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. ومن الضروري اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة لإزالة العقبات التي تحول دون الأعمال التامة لحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير.

٤٨ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من التقدم المحرز في إنهاء الاستعمار منذ إنشاء اللجنة الخاصة والحوارات التي جرت بين الأقاليم

المتحدة، ودعت الجانبين إلى استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق دائم تنفيذًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي لذلك النهج أن يستبعد أي إجراءات فردية وأن يشمل التفاهم المتبادل، واحترام القانون الدولي والميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والالتزام الثابت بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية للدول.

٥٤ - واختتمت كلمتها قائلة إن وفدها يرحب بجميع الاقتراحات البناءة التي من شأنها التوصل إلى حل مقبول من جميع الأطراف المعنية. وتؤيد صربيا الاقتراح الذي قدمته إسبانيا في عام ٢٠١٦ والذي ينص على المشاركة في السيادة على جبل طارق، بوصفه حلاً سليماً مستنداً للمسألة، وترى أن من شأنه إيجاد حل يعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية.

٥٥ - السيد حسين (جزر القمر): قال إن مبدأ إنهاء الاستعمار يرتبط ارتباطاً جوهرياً بالسلامة الإقليمية. وأشار إلى أن العديد من الدول الجزرية في المحيط الهندي لم تتمكن من ممارسة حقها في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقرار لأن بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن رفضوا الموافقة على منحها الاستقلال التام وأعاقوا تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. فنصف قرن من النزاعات بشأن المسائل المتعلقة بالسلامة والسيادة الإقليمية سوف يقوض حتماً مصداقية المنظمة.

٥٦ - وتابع قائلاً إن وفد بلده يرغب في تشجيع العملية الجارية من أجل التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للحالة في الصحراء الغربية تحت رعاية الأمين العام ومن خلال أعمال مبعوثه الشخصي، وإنه يود بوجه خاص الإعراب عن تأييده لقرار مجلس الأمن ٢٣٥١ (٢٠١٧) الذي يؤيد حلاً سياسياً يرمي إلى تحقيق السلام والأمن في منطقة مضطربة، معرضة للتهديدات الإرهابية ولتدفقات المهاجرين المحفوفة بالمخاطر.

٥٧ - وأضاف أن تحقيق الاستقرار والتنمية في الصحراء يجب أن يقترن بالاحترام الشديد لحقوق الإنسان والمراقبة الفعالة لعدد اللاجئين وحالتهم. وبذلك تصبح مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قادرتين على العمل بجرية وفعالية لصالح السكان الصحراويين، لا سيما الموجودين منهم في المخيمات، الذين لم تُقَمِّ حالتهم باستمرار أو لم تقدم لها المساعدة بشكل كاف. وأنهى كلمته قائلاً إن وفد بلده يؤكد من جديد دعمه غير المشروط لمبادرة الحكم الذاتي المغربية، ولتنظيم انتخابات محلية

٥٨ - السيد تن - باو (غيانا): قال إن غيانا، كمستعمرة سابقة، تفهم جيداً حالة التوق إلى الحرية التي تعيشها الشعوب غير المستقلة، وهو إحساس متجذر في رغبتها المتأصلة في تقرير مصيرها بنفسها. إن الحق في تقرير المصير هو مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة، ويقع على أعضائها عبء العمل بشكل جماعي لضمان أن تتمكن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة ذلك الحق بجرية.

٥٩ - فإنكار حقوق الإنسان والحريات الأساسية على بعض شعوب العالم لا يتماشى مع الرؤية الواردة في الميثاق ومع التزامات المجتمع الدولي بموجب إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فلا مكان للاستعمار في عالم يحكمه القانون الدولي.

٦٦ - السيد براساد (الهند): قال إن بلده، بوصفه من البلدان التي شاركت في رعاية الإعلان في عام ١٩٦٠ وأول رئيس منتخب للجنة في عام ١٩٦٢، يشعر بارتياح كبير لكون العالم قد مضى قدما من منظمة مؤلفة إلى حد كبير من أقاليم مستعمرة إلى مجتمع ينبض بالحياة من أمم مستقلة. وتابع قائلاً إن المسؤولية الخاصة للجنة في سياق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار تتمثل في توجيه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الـ ١٧ المتبقية صوب تحقيق أهدافها المنشودة.

٦٧ - وفي عالم يتسم بالترابط على الصعيد العالمي، ينبغي لعملية إنهاء الاستعمار أن تستند إلى البراغمية والرغبات الحالية لسكان الأقاليم بدل التمسك بشكل جامد بالمبادئ الإيديولوجية السابقة. فتغير المناخ العالمي، وهو ظاهرة ذات عواقب غير متوقعة بالنسبة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يعد أحد الأمثلة عن تغير الأولويات والاحتياجات. وينبغي أن تتمثل أولوية اللجنة الخاصة في زيادة التعاون مع الوكالات والجهات الفاعلة الدولية والاستفادة من جميع القنوات المتاحة لتقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومن ثم تمكين الأقاليم من إحراز التقدم نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنشودة.

٦٨ - واختتم كلامه قائلاً إنه في حين ركز جميع المتكلمين الآخرين على المسائل المتصلة بالأقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي، فإن وفد الهند يرفض جهود وفد باكستان الرامية إلى إقحام قضايا لم يسبق ورودها من قبل على جدول أعمال اللجنة، في كل تاريخها، وذلك من باب الخروج عن جدول الأعمال وإحداث حالة ارتباك، ويعتبرها غير جديرة بالرد عليها.

٦٩ - السيد مارتينس (أنغولا): قال إنه بعد أن عاشت أنغولا عقوداً من الحكم الاستعماري ونالت استقلالها من خلال الجهود المشتركة للمجتمع الدولي، فإنها تساند جميع الأقاليم والشعوب الساعية إلى الحصول على حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقاً للمبادئ المكرسة في الميثاق وفي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٧٠ - وتتحمل الجمعية العامة كامل المسؤولية عن إنجاز عملية إنهاء استعمار الصحراء الغربية من خلال التعبير الحر للشعب الصحراوي عن إرادته السيادية. وقال إن وفده يكرر دعوة المملكة المغربية وجبهة البوليساريو لإيجاد حل سياسي مقبول، تحت رعاية الأمم المتحدة، عن طريق إجراء استفتاء حر ونزيه يتيح للشعب الصحراوي اختيار مصيره وتجنب خطر زعزعة استقرار منطقة مضطربة أصلاً.

المتكررة التي بذلها المجتمع الدولي. ويبدو أن تحقيق الهدف ١٦ من خطة عام ٢٠٣٠ غير قابل للتحقيق بالنسبة لسكان الصحراء الغربية الذين لم يعرفوا السلام منذ سنوات عديدة. وتابع قائلاً إن بلده يناشد المجتمع الدولي احترام رغبة الشعب الصحراوي بالحكم الذاتي ضمن الدولة المغربية، وهي رغبة تأكدت من جديد في الانتخابات التشريعية الوطنية التي أجريت في الصحراء المغربية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. فمبادرة الحكم الذاتي لن تتيح لم شمل الأسر المشتتة لأكثر من ٤٠ عاماً نتيجة للصراع فحسب، بل ستسهي أيضاً تجنيد الجماعات المتطرفة المسلحة لأعداد كبيرة من الصحراويين الشباب اليائسين.

٦٣ - وينبغي للمجتمع الدولي مساندة الأمين العام ومبعوثه الشخصي والعملية السياسية الجارية بهدف التوصل إلى حل سياسي تفاوضي مقبول من الطرفين، على النحو الموصى به في العديد من قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧) الذي اتخذ مؤخراً. وسوف يقوم المبعوث الشخصي الجديد، بما يتمتع به من حنكة وخبرة سياسية، ببث روح جديدة في عملية السلام، بهدف التوصل إلى حل دائم للنزاع وإعادة إرساء الاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

٦٤ - ورحب بالتزام الطرفين بالدخول في جولة خامسة من المفاوضات. وقال إن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمتها المملكة المغربية، والتي رأى مجلس الأمن أنها تتسم بالجديّة والمصدقية في قراره ٢٠٤٤ (٢٠١٢)، تشكل أساس العملية السياسية الحالية والإطار الوحيد للتوصل إلى حل توافقي يمكن أن يفضي إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين. واختتم كلامه قائلاً إنه ينبغي للطرفين مواصلة تلك المفاوضات بروح من التوافق والواقعية، وينبغي لبلدان المنطقة، إلى جانب المجتمع الدولي ككل، دعم العملية والتعاون بشكل تام مع الأمم المتحدة لحل المأزق الحالي والحالة الإنسانية المقلقة لسكان الصحراويين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مخيمات تندوف.

٦٥ - السيد دلفين دا سيلفا (غينيا - بيساو): قال إن بلده يقدم دعمه التام للمملكة المغربية في ما يتصل بمسألة الصحراء الغربية. ويرحب الوفد بالجهود التي تبذلها الحكومة المغربية، ولا سيما مبادرة الحكم الذاتي والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، وأعرب عن أمله في أن تكلل تلك الجهود بالنجاح.

٧٦ - السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية): قال إن حكومته تدعو بقوة إلى الحوار واتباع الوسائل السياسية السلمية لمنع نشوب الصراعات والتوصل إلى تسويات مرضية للأطراف لأنه، بنفس القدر الذي يعتبر فيه الحوار والتوافق في الآراء أمرين أساسيين لتحقيق السلام والأمن، فإن السلام والأمن أساسيان لضمان التنمية المستدامة والرفاه للسكان.

٧٧ - وأضاف أن النزاع الذي طال أمده في الصحراء الغربية، والذي تسبب في توترات خطيرة في السنوات السابقة، قد اتخذ مؤخرا منعطفًا إيجابيًا نحو الحوار. وقال إن وفد بلده يشجع الأمين العام على تكثيف جهوده للتوصل إلى حل قابل للتطبيق وواقعي ومقبول من الطرفين، يتم التوصل إليه بالتفاوض في بيئة ملائمة ومستقرة، وأثنى بشدة على جهود المملكة المغربية في ذلك الصدد. فعلى طرفي النزاع أن يدعما بقوة مهمة التيسير التي يضطلع بها المبعوث الشخصي للأمين العام وأن يواصلوا تحسين حالة حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصحراء الغربية. واختتم كلامه قائلاً إنه يتعين على البلدان الأخرى في المنطقة، والمجتمع الدولي ككل، الإسهام بشكل إيجابي في تلك الجهود، حتى تتمكن الصحراء الغربية من الشروع في العملية المتوخاة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ حالما يتم التوصل إلى نتيجة مرضية.

٧٨ - السيدة رضوان (المملكة العربية السعودية): قالت إن الفشل في القضاء التام على الاستعمار أمر غير مقبول. وجددت دعوة جميع الدول القائمة بإدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى الوفاء بالتزاماتها والعمل بمجدية، من خلال الحوار، مع جميع أصحاب المصلحة من أجل التوصل إلى حلول بناءة وعملية بغية صون السلم والأمن وإرساء الأسس لتحقيق الازدهار.

٧٩ - وأشارت مرة أخرى إلى الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير، ودعت إلى الالتزام الجاد بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقالت إنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة الاستجابة بشكل إيجابي لمبادرة السلام العربية، التي أطلقتها المملكة العربية السعودية منذ أكثر من ١٥ عامًا، بغية إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية المحتلة.

٨٠ - وأضافت أن المملكة العربية السعودية ترحب بجميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي توافقي لمسألة الصحراء الغربية

٧١ - وتابع قائلاً إن أنغولا ترحب بعودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الأفريقي، وتأمل أن يفضي ذلك إلى بذل جهود من جانب الطرفين لمواصلة المفاوضات والتوصل إلى حل مقبول من الطرفين تماشياً مع مبادئ الاتحاد الأفريقي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وحث وفده بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على الوفاء بالواجبات المنوطة بها.

٧٢ - وأضاف أن أنغولا اعترفت بالجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام في مهمته المتمثلة في السعي إلى إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع، كما أنها دعمت جهود ومبادرات الاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد. واختتم كلمته قائلاً إن وفده يؤكد من جديد التزامه بإيجاد حل عادل للنزاع، ويشجع اللجنة على زيارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار ولايتها.

٧٣ - السيد الحمادي (قطر): قال إن وفد بلده يدعم الجهود الرامية إلى التوصل لحلول عملية بناءة بين الأطراف من أجل ضمان السلام والاستقرار والرفاه في جميع الحالات المعنية. وينبغي معالجة الحالات التي تنظر فيها اللجنة بأسلوب يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل حالة على حدة.

٧٤ - وأكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والتمتع بجميع حقوقه غير القابلة للتصرف والعيش بسلام في دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

٧٥ - وتابع قائلاً إن دولة قطر ما فتئت تشدد على أن حل الخلافات يتم من خلال التزام الأطراف بالحوار والتعاون البناء فيما بينها ومع الأمم المتحدة، وأن ذلك هو السبيل الأمثل لإيجاد حل سياسي نهائي توافقي لمسألة الصحراء الغربية. ورحب بالعملية السياسية التي انطلقت تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي. وأشار إلى بيان قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي ساند مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب، بوصفها مبادرة بناءة كأساس لأي حل لذلك النزاع. فالتوصل إلى حل سياسي لذلك النزاع سيكون له انعكاسات إيجابية على تعزيز التعاون بين دول تلك المنطقة الهامة وعلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة بشكل عام. وأكد على ضرورة مساندة الجمعية العامة في جهودها الرامية إلى إتمام العملية السياسية بنجاح، وإلى الحفاظ على الصيغة التوافقية للقرار الذي سنتظر فيه اللجنة في ذلك الخصوص.

٨٤ - وتابع قائلاً إن البيان الصادر عن المجلس الوزاري المشترك في عام ٢٠١٦ ذكّر بالتزام المجلس باستكشاف السبل التي تمكن أقاليم ما وراء البحار من المحافظة على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة، وبأن المملكة المتحدة ستواصل دعم الطلبات التي تقدمها الأقاليم التي لها سكان دائمين من أجل رفع اسمها من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذا ما كانت راغبة في ذلك.

٨٥ - وأوضح أن المسؤولية الرئيسية لحكومة المملكة المتحدة، بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تكمن في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم ولشعوب تلك الأقاليم. بيد أنه يُتوقع من حكومات أقاليم المملكة المتحدة الواقعة في ما وراء البحار أن تلتزم بنفس المعايير الرفيعة للمملكة المتحدة في الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والنزاهة في الحياة العامة. وقد تواصل التطور الديمقراطي في أقاليم ما وراء البحار بالانتخابات التي جرت مؤخراً في جزر تركس وكايكوس، وجزر كايمان، وبرمودا. وسوف تُجرى انتخابات في جزر فوكلاند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٨٦ - واسترسل قائلاً إن المملكة المتحدة لا يخامرها أدنى شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ولا في ما يتعلق بمبدأ وحقوق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، فهؤلاء قد قرروا بحرية مركزهم السياسي وسعوا بحرية إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالتالي، لا مقام للحوار بشأن السيادة ما لم يُبدِ أهالي جزر فوكلاند رغبتهم في ذلك. ففي الاستفتاء الذي أُجري في عام ٢٠١٣، صوت ٩٩,٨ في المائة من الناخبين ضد ذلك الحوار.

٨٧ - واختتم كلامه قائلاً إن التزام المملكة المتحدة الطويل العهد تجاه شعب جبل طارق لم يتغير. ولن تبرم المملكة المتحدة ترتيبات يخضع بموجبها شعب جبل طارق لسيادة دولة أخرى بما يخالف رغبته التي أعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية؛ كما أنها لن تشارك في أي عملية تفاوض بشأن السيادة لا يكون جبل طارق راضياً عنها.

٨٨ - السيد ماتيلو (تيمور - ليشتي): قال إن بلده، الذي كان في يوم من الأيام إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي ضمن اختصاص اللجنة، قد تحرر من الاستعمار في آب/أغسطس ١٩٩٩ من خلال مشاورة شعبية تحت إشراف الأمم المتحدة، واستعاد استقلاله في

تحت رعاية الأمين العام ومبعوثه الشخصي، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧). وذكرت أن مجلس التعاون الخليجي قد أعاد تأكيد موقفه المبدئي الداعم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي التي تتوخى الحكم الذاتي الكامل للصحراء، واعتبرها اقتراحاً إيجابياً وبناءً من شأنه أن يفضي إلى حلول توافقية. فتلك المبادرة ليست متنسقة مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والجمعية العامة فحسب، بل تتفق أيضاً مع مبدأ حق تقرير المصير.

٨١ - واختتمت كلمتها قائلة إن المملكة العربية السعودية تثمن الجهود التي بذلتها المملكة المغربية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الصحراء، وتعرب عن رفضها لأي محاولة لتقويض المصالح الوطنية العليا للمغرب أو للمس بسيادته. فمن الأساسي التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع لتحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل التي تتعرض لتهديدات أمنية من جميع الجهات.

٨٢ - السيد هيكي (المملكة المتحدة): قال إن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة في ما وراء البحار هي علاقة عصرية قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحقوق سكان كل إقليم في اختيار أن يظلوا بريطانيين. وتتطوي تلك العلاقة على منافع ومسؤوليات متبادلة. فالأقاليم هي جزء لا يتجزأ من بريطانيا العالمية، وقد حافظت المملكة المتحدة على التزامها القوي بأمن الأقاليم وازدهارها، كما يتضح من سرعة التصدي الشامل للدمار الذي خلفه إعصار إيرما وجهود الإنعاش الجارية.

٨٣ - وأضاف أن المجلس الوزاري المشترك لأقاليم المملكة المتحدة الواقعة في ما وراء البحار يعتبر المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة في ما وراء البحار، وهو سوف يعقد دورته السادسة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. فكما قامت المملكة المتحدة بالتفاوض على مغادرة الاتحاد الأوروبي، فإنها ملتزمة التزاماً تاماً بمراجعة أولويات أقاليم ما وراء البحار، بما فيها جبل طارق. وقد أنشئ المجلس الوزاري المشترك لأقاليم المملكة المتحدة الواقعة في ما وراء البحار المعني بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بهدف مناقشة أولويات الأقاليم والاتفاق على مجالات أخرى للعمل الجماعي. وقد أنشئ مجلس منفصل بشأن المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في ما يتصل بجبل طارق، من أجل مناقشة أولويات جبل طارق وإقرار برامج عمل مشتركة وموضوعية، وقد عقد ذلك المجلس أربعة اجتماعات حتى تاريخه.

لمبادرة السلام والانتقال من إدارة المنازعات إلى حل المنازعات على نحو يحقق الاستقرار لجميع شعوب وبلدان المنطقة.

٩٣ - وقال إن عمان تؤيد تأييدا تاما جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ممثلة بالأمين العام ومبعوثه الشخصي، من أجل تحقيق حل سياسي للمسألة بحسب الشريعة الدولية، من أجل ضمان حقوق الشعب الصحراوي مع الحفاظ على سيادة المملكة المغربية على المنطقة الصحراوية.

٩٤ - السيد الصباح (الكويت): أكد على موقف بلده الثابت تجاه حق الشعوب في تقرير المصير، وفقا للفقرة ٢ من المادة الأولى من الميثاق وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وأعرب عن بالغ القلق إزاء إخفاق الأمم المتحدة والدول ذات العلاقة في الوفاء بمسؤولياتها وفقا لذلك القرار في إنهاء جميع أشكال الاستعمار، وجدد دعوته إلى قيام اللجنة الخاصة بالبحث عن سبل أخرى لتعزيز قدراتها في التعامل مع الدول القائمة على إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وفقا لكل حالة على حدة، ولضمان المشاركة الفعالة لشعوب تلك الأقاليم في تقرير مستقبلها. وتابع قائلا إنه يتعين على الدول القائمة بالإدارة التعاون الكامل مع اللجنة وتزويدها بالبيانات الدقيقة والصحيحة حول أوضاع الأقاليم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والعمل على النهوض بما بموجب أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق.

٩٥ - وجدد دعم وفد بلده للجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي مقبول من كافة الأطراف لمسألة الصحراء الغربية، من خلال استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، وتمنى كل التوفيق للأمين العام ومبعوثه الشخصي المعين حديثا في جهودهما للتوصل إلى تسوية سياسية. وأكد دعم الكويت للمبادرة المغربية بشأن الحكم الذاتي في الصحراء وما تشكله من خيار بناء، وأشاد بالخطوات التي تتخذها المملكة المغربية لحماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وتتعاونها مع مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتابع قائلا إن وفده يعيد التأكيد على ضرورة احترام وحدة وسيادة المغرب، مُذكِّرا بأن مجلس الأمن قد اعترف بأن الحل السياسي للنزاع من شأنه تعزيز التعاون بين أعضاء اتحاد المغرب العربي والإسهام في تحقيق السلام والأمن في منطقة الساحل.

٩٦ - وفي الختام، قال إنه رغم عدم كون فلسطين من ضمن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإن بلده يؤكد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة وحصول الشعب

عام ٢٠٠٢. وقد اضطلعت اللجنة بدور هام في أعمال حق بلده في تقرير المصير. وعلى الرغم من صدور القرارات المتعلقة بالأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية كل سنة، فإنه لم تحدث تغييرات ملحوظة بشأنها على مدى عقدين تقريبا، وتواصل في بعض الأقاليم ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٨٩ - وتابع قائلا إن تيمور - ليشتي والصحراء الغربية تتقاسمان أوجه شبه متعددة في تاريخهما. فقد تناولتهما قرارات عديدة من قرارات الأمم المتحدة التي أعادت تأكيد حقوقهما، وحددت الخطوات اللازمة لتحقيق تقرير المصير لهما. وقد استفادت تيمور - ليشتي من تلك القرارات، وهي حاليا عضو كامل العضوية في المنظمة. لكن ذلك ليس حال الصحراء الغربية حتى الآن، وهي مسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار. ولذلك تؤكد تيمور - ليشتي من جديد تضامنها الدائم مع شعب الصحراء الغربية ودعمها القوي لحقه المشروع في تقرير المصير. وقال إن العلاقات الدبلوماسية بين تيمور - ليشتي والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ستتعزيز من خلال سفارة الأخيرة في عاصمة بلده، ديلي.

٩٠ - وأضاف أن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية للصحراء الغربية من قبل المملكة المغربية يدعو للقلق، وقد صدرت بشأنه مؤخرا أحكام من قبل محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي ومن قبل محكمة في جنوب أفريقيا. وقال إن تيمور - ليشتي تدعو إلى استئناف المحادثات دون شروط مسبقة بين المملكة المغربية والممثلين الشرعيين للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

٩١ - واسترسل قائلا إن وفده يؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي، فضلا عن تلك التي يضطلع بها المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية، من أجل التوصل إلى حل سياسي بشأن الإقليم. وفي إشارة إلى مختلف القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن تلك المسألة، جدد التزام بلده بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، الذي يؤكد الحق الأساسي لجميع الشعوب في تقرير المصير.

٩٢ - السيد الشنفرى (عمان): دعا إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بطريقة تعزز الثقة على أساس الاحترام المتبادل وحسن الجوار. وشدد على دعم بلده الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. ودعا جميع الأطراف، ولا سيما حكومة إسرائيل، إلى الاستجابة

التفاوض بحسن نية ودون شروط مسبقة بشأن التوصل إلى حل سلمي يحترم السلامة الإقليمية لتلك الأقاليم.

١٠٢ - واستطردت تقول إنه يجب التصدي بطريقة منسقة وبروح التعاون للأخطار التي تهدد أمن الصحراء الغربية ولعانة الناس هناك. واختتمت كلمتها قائلة إن وفدها مقتنع بضرورة استئناف عملية التفاوض، وهو يعرب عن ثقته في حسن نية الطرفين وفي الجهود المتجددة التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام لبث روح دينامية جديدة في ضوء قرار مجلس الأمن ٢٣٥١ (٢٠١٧)، بما يفرضي إلى إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين يوفر تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وفقا لمبادئ ومقاصد الميثاق.

١٠٣ - السيد تيتو (كيريباس): قال إن كيريباس تتمتع بحق تقرير المصير والاستقلال السياسي منذ عام ١٩٧٩، عندما حصل شعبها على استقلاله باتفاق متبادل مع المملكة المتحدة. وأضاف أن حكومة بلده تدعم بقوة أشقائها وأقاربها في المحيط الهادئ الذين يرغبون في اتباع المسار نفسه، لكنه يحترم أيضا الروابط التاريخية العظيمة التي كانت قائمة، والعلاقات والصلات الجيدة التي يتمتعون بها مع الأصدقاء في أوروبا وأماكن أخرى. وبالتالي، فإن بلده اتبع على الدوام نهج الدعوة إلى حوار ودي بين الأشقاء من الشعوب الأصلية الذين يطمحون إلى الاستقلال وشركائهم. وتابع قائلا إن كيريباس اعتمدت دائما ذلك الموقف لدى لجوء شعوب من أماكن أخرى في العالم إليها للحصول على الدعم في سعيها إلى الاستقلال السياسي. فقد تم الترحيب دائما بشعوب جزر المحيط الهادئ للانضمام إلى منتدى جزر المحيط الهادئ وغيره من المنتديات، بصرف النظر عن وضعها السياسي.

١٠٤ - واختتمت كلامه قائلا إن بلده، إذ يحترم احتراماً كبيراً رغبة الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وإذ يلاحظ في الوقت نفسه باحترام رغبة المملكة المغربية في التوصل إلى ترتيب بشروط ودية مع الشعب الصحراوي، يؤيد الخطة في ذلك الاتجاه. كما يؤيد تأييدا تاما جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل تيسير العملية السياسية للحوار والمناقشات الودية.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

١٠٥ - السيدة هورموزيوس (المملكة المتحدة): قالت إن المملكة المتحدة لا يخامرها أدنى شك في سيادتها على جزر فوكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة

الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة بما فيها حقه في تقرير المصير تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية، بما يسمح له بإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية. كما يتعين إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ في سبيل التوصل إلى سلام دائم وشامل وعادل وفقا لقرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية.

٩٧ - السيدة بانيس - روبرتس (دومينيكا): قالت إن دومينيكا لا تزال تقدم دعمها الكامل للعملية السياسية الجارية في الصحراء الغربية، التي يرصدها الأمين العام للأمم المتحدة ويسررها مبعوثه الشخصي، بهدف تحقيق حل سياسي تفاوضي مقبول من الطرفين. فحل النزاع سوف يساعد بلا شك على تعزيز الاستقرار والأمن في منطقة الساحل التي تواجه تهديدات متنامية مرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالجهود التي يبذلها المغرب من أجل تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بهدف التصدي لتلك التحديات. واختتمت كلامها قائلة إن عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي سيكون له، علاوة على ذلك، أثر إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا وسيزيد من توطيد السلام والاستقرار في القارة.

٩٨ - السيدة فلوريس هيريرا (بنما): قالت إن التزام الأمين العام بإنجاز جدول أعمال إنهاء الاستعمار أمر مشجع.

٩٩ - فبعد نحو ستة عقود على اعتماد الإعلان، تبدو المنظمة أكثر تنوعا وتباينا وقوة، وهي تضم في عضويتها أكثر من ٨٠ من الأقاليم السابقة غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومع ذلك، يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مواصلة العمل بصورة بناءة لإزالة الاستعمار بحلول نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

١٠٠ - وأضافت أن المجتمع الدولي قد تعهد، من خلال اعتماده خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، بتحويل وضع العالم وعدم ترك أحد خلف الركب. ويتعين عدم نسيان سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في سياق الوفاء بذلك التعهد.

١٠١ - وأعدت تأكيد دعم وفدها الكامل للمطالبات السيادية المشروعة للأرجنتين على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها، وناشدت الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المناقشات كخطوة نحو

بمخاض بموجبها شعب جبل طارق لسيادة دولة أخرى بما يخالف رغبته التي أعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية. وتؤكد المملكة المتحدة أيضا أنها لن تشارك في أي عملية تفاوض بشأن السيادة لا يكون شعب جبل طارق راضيا عنها. واختتمت كلامها قائلة إن المملكة المتحدة تؤكد من جديد التزامها بحماية جبل طارق وشعبه واقتصاده.

١٠٩ - السيدة بيدروس كاريتيرو (إسبانيا): أكدت من جديد أن معاهدة أوترخت، التي أنهت الحرب بين إسبانيا والمملكة المتحدة، كانت واضحة جدا في ما يتعلق بمساحة الإقليم المتنازل عنه للمملكة المتحدة. وبموجب المعاهدة، تنازلت إسبانيا، دون الاحتفاظ بأي شكل من أشكال الولاية القضائية، عن بلدة وقصر جبل طارق فقط، إضافة إلى الميناء والدفاعات والحصون التابعة لهما. أما المياه المحيطة فلم ولن يتم التنازل عنها.

١١٠ - وأعدت التأكيد على القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة وجميع المحافل ذات الصلة، فضلا عن إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤، الذي قررت فيه مملكة إسبانيا والمملكة المتحدة اللجوء إلى التفاوض ومعالجة المسائل المتصلة بالسيادة.

١١١ - واختتمت كلمتها قائلة إنه في ما يتعلق بالخروج المستقبلي للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أحزن بلدها، لا يزال الاقتراح الذي قدمه وفد بلدها إلى اللجنة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ساريا، وقد كان الغرض منه كفالة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لجبل طارق ومنطقة كامبو جبل طارق. وأكدت أن إسبانيا تسعى إلى التوصل إلى اتفاق مع المملكة المتحدة لتنفيذ ترتيب تعاون جديد لصالح السكان على جانبي السور.

١١٢ - السيد ماتزيو (الأرجنتين): قال إنه يود إعادة تأكيد ما جاء في البيان الذي أدلى به نائب رئيس الأرجنتين في الدورة الحالية للجمعية العامة ووزير الشؤون الخارجية والعبادة للأرجنتين أمام اللجنة الخاصة في حزيران/يونيه ٢٠١٧. إن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الوطنية الأرجنتينية. لقد احتلت المملكة المتحدة الجزر بشكل غير قانوني ولذلك فهي محل نزاع على السيادة اعترف به عدد من المنظمات الدولية وقرارات الجمعية العامة المتعاقبة التي تدعو حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وقد أيدت اللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية أيضا ذلك الموقف.

بما، ولا في ما يتعلق بمبدأ حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، فهؤلاء قد قرروا بحرية مركزهم السياسي وسعوا بحرية إلى تحقيق تميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالتالي، لا مقام للحوار بشأن السيادة ما لم يُبدِ أهالي جزر فوكلاند رغبتهم في ذلك. فقد وجه استفتاء عام ٢٠١٣ رسالة واضحة بأن سكان جزر فوكلاند لا يرغبون في إجراء حوار بشأن السيادة؛ وينبغي أن تحترم الأرجنتين تلك الرغبة. وذكرت أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بجزر فوكلاند، وكذلك بجميع أقاليمها في ما وراء البحار، هي علاقة عصرية قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق سكان كل إقليم في أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم. ولا تزال الأرجنتين تنكر أن حقوق الإنسان الأساسية هذه تنطبق على شعب جزر فوكلاند، ولا تزال تتصرف بطرق تتعارض مع المبادئ المكرسة في الميثاق.

١٠٦ - وتابعت قائلة إن أيًّا من البيانات الإقليمية التي تتضمن دعما دبلوماسيا لإجراء مفاوضات بشأن السيادة التي أشارت إليها الأرجنتين، لا يعدل أو يضعف التزام الدول باحترام مبدأ تقرير المصير الملزم قانونا. وموقف المملكة المتحدة واضح، سواء في ما يتعلق بالوضع التاريخي أو الوضع القانوني للسيادة على جزر فوكلاند، على النحو المبين في بيانها المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وأكدت أنه لم يُطرد أيّ من السكان المدنيين من جزر فوكلاند في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣. ومطالبة جمهورية الأرجنتين بالجزر، بناء على مبدأ الإخلال بسلامتها الإقليمية، هي مطالبة لا تقوم على أساس، إذ أن جمهورية الأرجنتين لم يسبق لها أن أدارت الجزر إدارة شرعية، ولم تكن الجزر تشكل جزءا من إقليمها ذي السيادة.

١٠٧ - أما في ما يتعلق بجبل طارق، فقد أعادت التأكيد على النقاط التي قدمتها في بيانها بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، التي ذُكرت فيها بسيادة المملكة المتحدة على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به، وأكدت مجددا أن جبل طارق، بوصفه إقليما منفصلا تعترف به الأمم المتحدة ومدرجا في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٤٦، فهو يتمتع بالحقوق الممنوحة له بموجب الميثاق، بما فيها الحق في تقرير المصير. وينص دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦، الذي أقره شعب جبل طارق في استفتاء، على علاقة عصرية وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة.

١٠٨ - ومضت تقول إن حكومة المملكة المتحدة تكرر تأكيد ما تعهدت به منذ زمن طويل لشعب جبل طارق بأنها لن تبرم ترتيبات

اللجنة كفالة أن يتاح لجميع الشعوب الواقعة تحت الإدارة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وتابعت قائلة إن جدول أعمال الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار لن يكتمل دون حل مسألة جامو وكشمير التي طال أمدها. فمسألة كشمير، وفقاً لأي تعريف، هي منازعة دولية. فإن عجزت الأطراف عن تسوية النزاع، فللأمم المتحدة والمجتمع الدولي الحق في التدخل والمساعدة في تسوية النزاع، لا بل يتعين عليهما القيام بذلك. وهذا الواجب واضح بالنسبة لقضية جامو وكشمير لكون مجلس الأمن قد نظر في هذا النزاع منذ نشأته، ولكونه قد قرر بشكل محدد ودقيق كيفية حل النزاع.

١١٧ - واختتمت كلامها قائلة إن نضال الشعب الكشميري من أجل تقرير المصير هو نضال مشروع، ومن حقه تلقي الدعم المعنوي والسياسي من المجتمع الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.

١١٣ - وأعرب عن أسف الأرجنتين للمحاولات التي تبذلها بريطانيا العظمى للتغطية على عملية اغتصاب الأراضي التي ارتكبتها في عام ١٨٣٣، والتي احتجت عليها الأرجنتين مرارا وتكرارا. وأضاف أن تلك المحاولات الرامية إلى تشويه التاريخ كشفت أن المملكة المتحدة غير متيقنة من مشروعيتها موقفها في ما يتعلق بمركز الأرخيبيلات المعنية. وبدلاً من أن تحاول المملكة المتحدة إنكار الحقائق التاريخية التي سبق أن اعترفت بها، ينبغي لها أن تفي بالالتزام الذي تعهدت به بالسعي إلى إيجاد حل عادل ونهائي للنزاع على السيادة عن طريق المفاوضات الثنائية مع الأرجنتين، امتثالاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠).

١١٤ - واسترسل قائلاً إن حكومة الأرجنتين ترفض جميع الادعاءات الكاذبة والتشويهات التاريخية الواردة في ما يسمى بالكتاب الأبيض بشأن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية، فضلاً عن أي محاولة بريطانية لإدخال تعديلات انفرادية على الحالة في تلك الأرخيبيلات والمناطق البحرية المحيطة بها طالما ظل النزاع على السيادة قائماً.

١١٥ - وأشار إلى أنه من الواضح أن مبدأ تقرير المصير، وهو الأساس الوحيد الذي تحتج به المملكة المتحدة دعماً لموقفها، لا ينطبق على النزاع قيد النظر. فالتصويت غير المشروع الذي جرى في جزر مالفيناس هو عمل انفرادي قامت به المملكة المتحدة ولم يُسوّ النزاع أو يؤثر على حقوق الأرجنتين غير القابلة للتصرف أو على أعمال اللجنة الخاصة. وما سمي باستفتاء عام ٢٠١٣ هو عبارة عن تحصيل حاصل، فقد سُئل فيها رعايا بريطانيين إن كانوا يرغبون في أن يظلوا مواطنين بريطانيين، ولم تكن هذه العملية لتحل النزاع على السيادة. إن السماح للسكان البريطانيين في تلك الجزر بأن يكونوا الحكم في نزاع بشأن السيادة بلدهم طرف فيه هو تشويه لحق الشعوب في تقرير المصير، نظراً لأن سكان الجزر لا يتعرضون للاستعباد أو الهيمنة على يد دولة مستعمرة. أما مصالح سكان جزر مالفيناس فقد عولجت بشكل وافٍ بموجب قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين. واختتمت كلامه قائلاً إن الأرجنتين تؤكد مجدداً حقوقها السيادية المشروعة في ما يخص جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

١١٦ - السيدة لودهي (باكستان): ذكرت بأن جدول أعمال إنهاء الاستعمار لا يقتصر على مسألة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بل يشمل أيضاً الشعوب الأخرى التي ما زالت تعيش تحت الاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية. ولذلك ينبغي أن يكون هدف